مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 25 عدد: 53 السنة:2021

أثر الفساد على بنية الحكامة في الدول

نحو إعادة تأهيل البنى والمؤسسات

The impact of corruption on the structure of governance in countries Towards the rehabilitation of structures and institutions

خالد تلعيش[1]

جامعة زيان عاشور الجلفة
khaledsf14@hotmail.com

تاريخ الوصول 2019/04/06 القبول 2020/05/12 النشر على الخط 2021/01/15

Received 06/04/2019 Accepted 12/05/2020 Published online 15/01/2021

ملخص:

إن القرار السياسي طريق الدولة في التعبير عن فعلها ونشاطها ووجودها، بوصف النظام السياسي مزيجاً من الأهداف والتطلعات والبرامج فضلا عن الأفكار والمراكز والأبنية والعلاقات والشواهد، وتتسم القرارات السياسية بكونها عملية سياسية تتم بواسطة مجموعة الهيئات، فبعد أن تتشكل هذه الهيئات وتحدد موقع القوى السياسية المختلفة الأدوار، ومن بين هذه القوى نجد السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والإعلام كهيئات رسمية، لها دور في صنع السياسة العمومية. وتواجه البنى والمؤسسات السياسية مختلف المشاكل والتحديات التي قد تهدد استمرارها لذلك تسعى دائما لتجديد سياساتها وإصلاحها، فقدرة النظام السياسي على التكييف مع المتغيرات أساسي لضمان الاستقرار وتجنب التصارع الذي قد يؤدي إلى التغيير السياسي، فالأنظمة السياسية تتغير باستمرار لتتكيف مع التطورات والتحولات التي تحدث في البيئة الخارجية والداخلية منها.

الكلمات المفتاحية: الدولة؛ العولمة؛ الحكامة؛ الفساد.

summary:

The political decision is the state's way of expressing its action, activity and existence, describing the political system as a combination of goals, aspirations and programs as well as ideas, centers, buildings, relations and witnesses. Political decisions are characterized by a political process carried out by the body of bodies. , Including legislative power, the executive branch, the judiciary, and the media as official bodies with a role in public policy-making. The political structures and institutions face various problems and challenges that may threaten their continuation, so they always seek to renew their policies and reform. The ability of the political system to adapt to the changes is essential to ensure stability and avoiding the conflict that may lead to political change. Political systems are constantly changing to adapt to developments and transformations in the external environment. And internal ones.

Keywords: State; Globalization; Governance; Corruption

[1] المؤلف المرسل: خالد تلعيش البريد الإلكتروني : khaledsf14@hotmail.com

تمهيد:

إن التطور التكنولوجي المتسارع الذي تعيشه جُل شُعوب العالم، أثر بشكل مباشر على عملية البناء السياسي في الدولة من حيث عدد من الآليات من أبرزها عمليات صنع واتخاذ القرارات. إذ تعددت مصادر وهيئات صنع السياسات العمومية فأخذت أشكالاً وأنماط مختلفة تغير فيها دور الدولة، ما جعلها تكتسب مميزات جديدة تتماشى مع متغيرات العصر من حيث التأثير والتأثر، ما تطلب إعادة النظر في تأهيل القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية التي تحمل على كاهنها عمليات تنمية المجتمع.

إن التغييرات الجديدة في دور الدولة جعلت منها شريك أساسي من بين الشركاء أو الفواعل غير رسمية في صنع السياسيات والقرارات المتعلقة بمختلف المجالات وشتى القطاعات بهدف مواكبة التغيرات الحاصلة في العالم. هذه الإصلاحات انصبت على تطوير البنى المؤسّساتية قصد إعطائها دفعاً قوى يمكنها من أداء وظيفتها بفاعلية ما ينعكس على تمتين العقد الاجتماعي ويجعل من المشروعية مكسباً مؤسّساتياً يرتقى بمستويات التنمية المجتمعية.

أهمية الدراسة:

للموضوع الأهمية الأكاديمية والعلمية، كما يُعتبر من بين الدراسات الحديثة التي تهدف إلى التعرف على أهمية العولمة ومدى تأثيرها على البنى السياسية للدولة من حيث الأهمية والدور. كما تبحث هذه الدراسة العلمية في نوعية الأدوار وسُبل تفعيلها وتكييفها مع تطلعات مجتمع الدولة وما يصبو إليه.

كما تعتبر هذه الدراسة أداة تستهدف الوصول إلى النوعية في القرار بالنظر إلى المتغيرات الخارجية والداخلية التي أصبحت تشكل رهان وتحدى بالنسبة لصانعي القرار في الدولة، ما يجعله يُعيد النظر في إعادة تأهيل ميكانزمات جديدة تُفعِلُ الأدوات المتاحة لترقية مُستويات التنمية المحلية للفرد، وتجعل من المجتمع يكتسب ميزة التماسك والوعي. هذه السِمات تمنح النظام السياسي المرونة في البحث عن مجالات وخصائص مجتمع الدولة لتطويره وتحديثه أمام المتغيرات الدولية الجديدة.

إشكالية الدراسة:

تسعى الأنظمة السياسية في الدول إلى تحقيق قفزة نوعية من حيث المضمون والنوعية على الرغم من الانعكاسات التي أفرزتها العولمة على أدوار الدولة داخل مجتمعها. لذا نجدها دائما تسعي إلى الإصلاح والتغيير والابتكار عبر عمليات مُمَنهَجَةٍ تتسِّم بطابع الإلزامية والشمول. هذا السُلوك ينعكس على وظائف المؤسّسات المجتمعية ويرفع من أدائها ونوعية دورها في الحياة السياسية مجسدة مبادئ الحكامة.

انطلاقاً ممَّا سبق، تبرز إشكالية الدراسة العلمية. كالتالي: إلى أي مدى ساهمت العولمة في التأثير على مسار الحوكمة للدول وترقية الإصلاح المؤسّساتي والقضاء الفساد؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية المنبثقة عنها، وهي كالآتي:

- ما المقصود بالعولمة؟. وماذا نعني بالتغيير والتطوير والحوكمة المؤسساتية في الدولة؟.
- ما المقصود بالفساد؟. وكيف يمكن تنمية المجتمع وخلق الثروة من خلال تجسيد الحكامة؟.

فرضية الرئيسية للدراسة: تعتمد الدراسة على الفرضية العلمية التي تساعدنا في تحليل المشكلة البحثية بدقة:

كلما كان المسار صحيح في تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات في الدولة، كان الإصلاح والتغيير المؤسساتي ذو غاية وبُعد استراتيجي، ما ينعكس إيجاباً على تحقيق مكتسبات سياسية واجتماعية واقتصادية تعود بالنفع على المجتمع.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية، فإننا نستعين بعدد من **المناهج في هذه الدراسة** لتحقيق الهدف الأساسي والغاية منها. إذ يُعتبر المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث أثناء دراسته للمشكلة، بحيث تتضمن قواعد وخطوات الإجابة على أسئلة البحث واختيار فرضياته من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة. ولهذا فإننا استعنا **بالمنهج الوصفي التحليلي** الذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كماً عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها مع إخضاعها إلى الدراسة الدقيقة، ويتضح هذا في تحليلنا لبعض التعاريف التي تحتاج إلى شرح في كل من المؤسّسات السياسية والإدارية، والقرار، والإصلاح، والتنمية المحلية والشاملة.

وللإجابة على ما سبق طرحه، نطرح تصور للخطة نجيب فيه على الإشكالية ونثبت مدى صحة الفرضية التي طرحناها. كما يلي: العولمة وإشكالية إعادة توزيع أدوار الدولة، أثر الفساد في بنيات الحكم الراشد، آليات مكافحة الفساد ودعم الحكامة في الدول.

أولا: العولمة وإشكالية إعادة توزيع أدوار الدولة:

لقد برزت فكرة السيادة بمستوياتها المتعددة منذ ظهور المجتمعات البشرية الأولى، إلا أنها عرفت عدة تطورات عبر مختلف العصور[1]، وتتضمن السيادة عموما معنى قدرة الدول داخليا وخارجيا على التمتع بصلاحيتها على جميع الأصعدة والمستويات[2]، فحين توصف الدولة بأنها كيان يتمتع بالسيادة. فالمقصود أن الدولة هي التنظيم السياسي الاجتماعي الذي يحق له وحده دون غيره أن يحتكر أدوات القوة التي يحتاجها بما في ذلك أدوات القمع والإكراه لفرض سلطته على مجمل الإقليم الذي يشكل حدوده السياسية، وعلى الأفراد الذين يقطنون هذا الإقليم[3]، وهي لا تخضع في مباشرة سيادتها الداخلية والخارجية لسيطرة أو هيمنة أية دولة أو هيئة أخرى تحت أية صورة من الصور[4].

ويرجع المفكر **فرنسيس فوكوياما**؛ السبب في ضعف الحكم والإدارة وتقويض مبدأ السيادة الوطنية الذي قام عليه النظام العالمي الحديث في الفترة التي أعقبت(اتفاقية وستفاليا)، إلى أن المشاكل الكثيرة التي تولدها الدول الضعيفة لنفسها وللدول

---

(1) سفيان العاقب، **الدولة والعولمة: نهاية السيادة فرانسيس فوكوياما نموذجا**، رسالة ماجستير، جامعة وهران 02، كلية العلوم الاجتماعية، 2015-2016، ص19.

(2) السعيد لوصيف، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مابعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012، ص18.

(3) هشام بن عوض بن أحمد آل إبراهيم، **سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2013، ص24.

(4) **المرجع نفسه**، ص28.

الأخرى تزيد بشكل كبير احتمال أن تسعى قوة أخرى في النظام الدولي إلى التدخل في شؤونها ضد مشيئتها لحل تلك المشكلات بالقوة.

يرى المفكر **فرنسيس فوكوياما**؛ بأن الديمقراطية الليبرالية هي الشكل الوحيد الناجح للحكم اجتماعيًا واقتصاديًا، وليستمر هذا النظام لابد من إصلاحات اقتصادية جذرية لتحويل السوق إلى ساحة ديمقراطية حرة موازية للديمقراطية السياسية، وهي التوقعات التي لم تكن في مكانها حسب الباحثين حيث لم تؤد الإصلاحات الاقتصادية إلى إحداث تغييرات جذرية في المجتمعات غير الغربية؛ كالصين مثلاً التي كانت تشهد نموًا اقتصاديًا باهرًا منذ الثمانينات بعد الإصلاحات الجذرية وفتح سوقها أمام المستثمرين الأجانب، ولكن هذا النمو والانفتاح لم ينعكس على النظام السياسي هناك، وروسيا رغم تبنيها لنظام التعددية الحزبية وديمقراطية الانتخابات وتخليها عن أطماعها الشيوعية التوسعية إلا أنها تظل دولة مركزية قمعية، أما أفريقيا فلا تزال تعاني من مشكلة بناء نُظم حكم قوية وهو ما أثار التساؤل حول سبب نجاح دول لا تمتلك الكثير من الموارد الاقتصادية على تبني ديمقراطيات حقيقية في حين فشلت دول غنية فشلاً ذريعًا[1].

كما تعتبر دول العالم الثالث في معظمها الأكثر تأثرا بهذه التحولات لاعتبارات عديدة منها ضعف أجهزة الدولة، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع تناقص قدرات الدولة على التصدي لها، وتدني القدرات التكنولوجية فيها، وضعف إمكانات التعاون الإقليمي فيما بينها...الخ، ولكن على الرغم من القيود التي تفرضها العولمة على الدولة القومية والتي تحد من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدي، وعلى الرغم من أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد أو الأقوى في النظام العالمي، إلا أنه لا يوجد ما يدل على أن هذه التحولات ستؤدي حتما إلى إلغاء دور الدولة أو خلق بديل لها، حيث سيبقى للدولة دور مهم في بعض المجالات[2].

كما شكلت المؤسسات الدولية الناظم الأساسي للعلاقات الدولية في الغالب. كما تلعب أدوار مهمة في اختراق سيادة الدول سياسيا واقتصاديا والضغط عليها في مجال صنع وتنفيذ القرارات بشأن سياساتها التنموية الداخلية. وتؤثر العولمة على وظائف السلطة في الدولة، نقصد من خلال عملية نقل سلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها من عدد من النواحي التنموية والاقتصادية للسلطة والقضاء على سلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي.

لقد حاولت المؤسسات الاقتصادية الدولية من خلال سلطة السوق والتجارة الحرة وإقصاء الدولة عن النشاط الاقتصادي أن تفرض سيطرتها[3]. حيث تشارك هذه القوى فوق الوطنية بصورة مباشرة وغير إرادية في شكل علاقات غير رسمية تقوم بين نخب غير حكومية في السياسة العالمية[1]، مما يؤدي إلى تقلص دور الدولة وتنامي الدور المباشر للشركات متعددة الجنسية وضعف

---

(1) سفيان العاقب، **المرجع السابق**، ص 140- 163.

(2) محمد سعيد آل عياش الشهراني، **أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2006م، ص48.

(3) بلقاسم محمد الغالي، **العولمة وتداعياتها والبديل الإسلامي**، الإمارات: جامعة الشارقة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، 2007م، ص39.

(1) العيد صالحي، **العولمة والسيادة الوطنية المستحيلة، من بودان وهيغل، إلى فوكوياما وهنتغتون. أو من تاريخ الحضارة إلى تكريس هيمنتها**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006م، ص137.

القطاع الخاص، فالمؤسسات المالية التي أفرزتها العولمة تلعب دور الشرطي في البلدان المستقبلة لاستثمارات هذه الشركات. إذ أدت العولمة إلى فقدان الترابط بين النواحي السياسية والاقتصادية، وإضعاف الإمكانيات الوطنية للدول مما حال دون استكمال مقومات سيادتها.

كما أثرت العولمة على الوظيفة السياسية والأمنية للسلطة إذ أن الكيانات الجديدة بدأت تؤثر على الوظيفة السياسية والأمنية للسلطة في الأنظمة السياسية وتتدخل في عملية صنع القرار فيها، كما ازدادت من ناحية أخرى فاعلية المنظمات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان بمختلف مشاريعها وتوجهاتها مما أدى إلى تغير أسلوب صنع القرار نتيجة لتشابك المصالح وتعقدها من الشكل الهرمي إلى الشكل الشبكي. هذا الفعل السياسي انجر عنه دخول دول العالم الثالث وخاصة منها السائرة في طريق النمو للبحث عن آليات جديدة لتطبيق مضامين التحرر والانطلاق باتجاه تجربة الدول المتقدمة. لكن سرعان ما اكتشفت هذه الأنظمة صعوبة المسار الذي تم اختيار بالنظر إلى مفرزات التطبيق التي عكست البيئة الحقيقية. على الرغم من ذلك فقد تم تحديد الأهداف للوصول إلى تحقيق عناصر الحكامة المحلية والوطنية داخل الدولة.

ومع تصاعد الأوضاع، وتفاقم المشكلات والتحديات التي تواجه النظام السياسي تذهب الحلول إلى ما بعد الإصلاح السياسي، أي وجوب التغيير السياسي. فإن كان إجراء التغيير السياسي يعني في عمقه وشموليته تبديل جذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسة القائمة في المجتمع، فإن العملية تنطوي على إجراء قدر كبير من التغيرات في النظام السياسي، في ظل ما أفرزته عمليات الفساد على بنيات الحكامة

ثانيا. أثر الفساد في بنيات الحكم الراشد:

إن للفساد انعكاسات سلبية مؤثرة على مختلف نواحي الحياة الاجتماعية الثقافية والاقتصادية والسياسية. وذلك كما رأيناه أنه يستهدف عدد من المستويات انطلاقا من الفرد فالمؤسسات فالمجتمع. لكن ما هي الآثار التي تترتب عليه؟. وإلى أي مدى تسهم في تثبيط النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع؟. لذلك سوف نحاول معرفة نوعية الأثر الذي يتركه الفساد على بنيات الحكم الراشد.

1. الآثار السياسية للفساد على بنية الحكم الراشد: تتعلق الآثار السياسية للفساد ولاسيِّما ما يصل إلى حدِّ اقتناص الدولة من جانب جماعة محدودة من الحكام بشرعية النظام السياسي، وبمدى عقلانية عملية صنع واتخاذ القرار، وبالاستقرار السياسي.

أ. **الفساد وشرعية نظام الحكم**: يقصد بشرعية نظام الحكم القبول الطوعي والاختيار من جانب المواطنين لمؤسّسات الحكم من تنفيذية وتشريعية وقضائية، وكذلك حق الحكام في ممارسة الحكم عليهم. وتذهب كتابات العلوم السياسية إلى أن لهذه الشرعية مصادر قد تتمثل في التقاليد أو في الالتزام بحكم القانون أو ربما فيما يوصف بالشخصية الكاريزماتية للقيادة السياسية التي تبدو كما لو كانت تتمتع بقدرات تفوق ما يملكه البشر عادة، ويضيف إليها البعض ما يسمونه بالشرعية الثورية أي إدراك أغلبية المواطنين أن السلطة الحاكمة تعمل لصالحهم، حتى وإن كانت تتغاضى عن حكم القانون[1].

[1] إسماعيل الشطي، وآخرون، **المرجع السابق**، ص 287.

قد لا يؤدي وجود الفساد بالضرورة إلى هز أسس هذه الشرعية لو كان قاصرا مثلا، أو لو بدا أنه قاصر على صغار الموظفين، فسوف يبرئ المواطنين ساحة حكامهم منه باعتبار أنهم غير متورطين فيه، أو لا يعملون عنه بما فيه الكفاية، أو قد لا يعرف المواطنون بوجود هذا الفساد، فالنظم التي يشيع فيها الفساد تضيق بحرية التعبير والنشر وترسم للحكام صورة بطولية زائفة، ولاسيّما أن الحكومة في هذه الحالات تسيطر على أجهزة الإعلام إلا أنه لم يَعد من المحتمل أن ينجح هؤلاء الحكام في إخفاء حدود هذا الفساد فترة طويلة، ليس فقط لأن سيطرة الدولة على الإعلام لا تجدي في عصر الفضائيات والعولمة، وحتى بدون وسائل الاتصال والمعرفة التي تتيحها العولمة، فممارسات الفساد لا تتم في كتمان كامل، فتشيد قصور للحكام وانخراطهم في حياة البذخ أن يحدث إلا باستخدام قوة عمل كبيرة.

ب. الفساد السياسي وإشكالية عقلنة القرار: هناك أثر خطير للفساد السياسي على قمة جهاز الدولة لا يلتفت إليه كثير من المراقبين، ألا وهو افتقاد العقلانية في أهم القرارات السياسية التي تؤثر في مصير الدولة، وذلك نتيجة للتركز الهائل للسلطة على قمة جهاز الدولة وغياب حكم القانون في هذه الأحوال تتخذ أشدّ القرارات السياسية على صالح الوطن من جانب رئيس الدولة وحده دون تشاور، ودون الإستفادة للأجهزة ومراكز البحث التي يمكن أن تقدم معلومات مفصلة عن الواقع الذي تواجهه الدولة في مجال محدد، وعن بدائل صنع القرار، وعن تكلفة منها، وعن النتائج المترتبة على أي منها. عندما يتخذ رئيس الدولة قرارات يُزَيِّنُ له أنصاره والذين لا يُحاطُ إلاّ بهم، حكمته البالغة وبُعد نظره، حتى مع إدراكهم في قرارة أنفسهم بسلبية هذا القرار[2].

يلعب الفساد تأثير على نظام الحكم من خلال إشاعة وتعميق مبادئ الديمقراطية في المجتمع، ويؤدي إلى ضياع حقوق المواطنين خاصة حقهم في العدالة والمساواة. فيجعل المصالح الشخصية تتحكم بالقرارات التي تصنعها وتتخذها الحكومة حتى وإن كانت هذه القرارات مهمة ومصيرية.

يؤدي الفساد إلى تعليم المواطنين عدم الصِّدق في الإنتماء السياسي أي التظاهر بالولاء لجهة سياسية أو لحزب سياسي معين من أجل الحصول على مصالح أو منافع خاصة دون قناعة تامة بالبرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي ينادي به الحزب السياسي. وهو مسار يُقود نحو التقليل من إقبال المواطنين على المشاركة السياسية مثل المشاركة في الإنتخابات بالنظر إلى قناعاتهم بعدم نزاهة المسؤولين وعدم توفر تنافسية في النظام الحزبي في الدولة، ممَّا ينعكس على بناء جو من عدم الثقّة بالمؤسّسات السياسية والإدارية.

يؤدي الفساد السياسي إلى إنتاج سلوكيات تقود نحو إضعاف المؤسّسات العامة مثل الوزارات، ومؤسّسات المجتمع المدني مثل النقابات والجمعيات الخيرية...، ويعزز دور المؤسّسات التقليدية مثل القبيلة والعشيرة، وهو ما يحُول دون إقامة دولة حديثة ونظام ديمقراطي يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات.

[2] **المرجع نفسه**، ص 288.

يُسِيءُ الفساد ويؤثر في سمعة الدولة بين الدول الأخرى، ويؤثر ذلك على علاقاتها الخارجية ومشاركتها في القضايا والرهانات العالمية التي تتطلب الحكمة من الفاعلين الدوليين لمساعدة الدول في تحقيق التنمية وترقية مستوى الحكامة للنخب، لذا فإن مجال الفاعلين يقتضى توفر عدد من سمات الحكم الراشد في الدولة من شفافية، وحرية للإعلام، وعدالة، ونزاهة، قيادة مؤثرة،...إلخ.

2. أثر الفساد على البُنية الاجتماعية والاقتصادية ونسق القيِّم:

إن الأثر الذي يُخلفه الفساد على البُنية الاجتماعية والاقتصادية كبير ومؤثر بدرجة شديدة جداً، نظراً لمدى أهمية هذين الجانبين في الحياة الإنسانية، ومدى ارتباطهما بالتحولات المجتمعية التي يمكن لها أن تحدث. ويؤثر الفساد من الناحية الاجتماعية بصفة خاصة دوراً جِدُّ سلبياً على نسق القيم ممّا يؤدي إلى نتاج هجين من البناءات التي تحكم تماسك الأفراد بمؤسّساته الرسّمية وغير الرسّمية، هذه النمطية تقود إلى إحداث تأثيرات على مختلف الجوانب المؤسِّسة للدولة.

لذلك سوف نستعرض في هذه النقطة المحورية الهامة كيفية تأثير الفساد على البناء الاجتماعي والاقتصادي في الدولة، ومدى تأثر القيم التي يحملها المجتمع بالمخرجات التي يتركها الفساد.

أ. أثر الفساد على البُنية الاجتماعية ونسق القيم: يؤدي الفساد إلى إنهيار القيِّم الأخلاقية القائمة على الصِّدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وغيرها، ويسهم في انتشار عدم المسؤولية والنوايا السلبية لدى الأفراد في المجتمع، ويؤدي كذلك إلى انتشار الجرائم بسبب غياب القيِّم وعدم تكافؤ الفرص بين الأفراد.

كما يمكن للفساد أن ينشئ وضعا احتكاريا بسبب المسؤولين للمعلومات الأكثر قيمة وجدوى[1]. ويعمق الفساد الشعور بالحقد تجاه السلطة من قبل المتضررين ويزيد من نسبة الفقراء ويزيد الظلم الواقع على النوع الإجتماعي والأطفال ويؤدي إلى التراجع في تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع من خدمات صحية وتعليمية...إلخ.

إن المميزات التي يتسم الفساد بها تعطينا نظرة أن بروز وانتشار ظاهرة الفساد يؤدي بالإنسان للرجوع إلى الطبيعة والنمطية التي ولد عليها وترعرع فيها كما أكدها المفكرين (**توماس هوبز**) و(**جون لوك**) و(**وجون جاك روسو**). إذ يُعتبر هؤلاء أبرز من طوّر فكرة العقد الاجتماعي إلى نظام سياسي، مبني على ضمان الحقوق الطبيعة للأفراد وممارسة الحريات. وقد قدم الثلاثة تصوراتهم قبل ولادة المجتمعات تحت عنوان (الحالة الطبيعية) واختلفوا في أفكارهم حيث يرى المفكر **توماس هوبز** أن فطرة الإنسان همجية وميالة للشرور، ولضرورة كبحها تستلزم تنازل الفرد عن كامل حقوقه لجهة ثانية مطلقة في الحكم، على أن تقدم الأخيرة للفرد الأمن والاستقرار[2]، وبهذا المعنى يُرجح هوبز نظام الحكم الملكي[3] على التعددي، على اعتبار أن الشعب غير قادر على حكم نفسه بنفسه. أما المفكر **جون لوك** فقد عارض نظيره المفكر هوبز من خلال كتابه"محاولة في الفهم

---

(1) Sozan Rose Ackerman, **The Political Economy of Corruption**, in: Elliot,ed., Corruption and the Global, p.34.

(2) علي، عبد المعطي محمد، **تيارات فلسفية معاصرة**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1984، ص 16.

(3) إمام، إمام عبد الفتاح، **هوبز، فيلسوف العقلانية**، دار التنوير، بيروت، 1985، ص 388.

الإنساني"[1]. وآمن بالطبيعة الخيرّة للفرد وبحقوقه الفطرية، مضيفاً بأن السلطة السياسية هي تراضٍ مشترك بعقد إرادي وأن الجميع متساوون بالحرية، لذا فإن أساس الاجتماع الحرية، والغرض من العقد الاجتماعي صيانة الحقوق الطبيعية لا محوها من قبل الحاكم، كما رفض السلطة المطلقة التي نادى بها **هوبز** واعتبرها بأنها محض استعباد[2]، واعتبر بأن أفضل أشكال الحكم الديمقراطي الذي يستند إلى برلمان، ففيه تذوب الحقوق الفردية في إرادة عامة وتتحول الحقوق الفطرية إلى حقوق اجتماعية تحت سلطة قانون دستوري.

ثم جاء المفكر روسو وتوسع في مفهوم العقد الاجتماعي. وانطلق من مقولته الشهيرة: ولد الإنسان حراً وهو في كل مكان مكبلاً بالأغلال[3]، وهي مقولة تُشير إلى اتخاذه موقفاً وسطاً بين المفكرين **هوبز**- و**لوك** بحيادية طبيعة الإنسان بين الخير والشر، لكنه اختلف معهم حول طبيعة الحكم معتبراً بأن إرادة الشعب هي مصدر السلطة ولها وحدها السيادة المطلقة دون الرجوع لأي أحد لأنها تمثل مجموع إرادات الأفراد، وهي الغاية لتحقيق روح الجماعة النافذة في تنفيذ وحماية مصالح الشعب، وبذلك تتحقق المساواة بين الجميع وتنشأ الدولة التي ستقوم بتنفيذ القوانين الصادرة عن تلك الإرادة. وبتصور مختلف عن نظيريه، ميز بين أنواع وأشكال الحكم ورأى بأنها لا تخرج عن الأشكال التقليدية، المعروفة، لكنه أضاف أن شكلًا من الأشكال الحكم الديمقراطي أو الارستقراطي أو الملكي، لا يكون شرعياً إلا إذا استمد السلطة والسيادة من الشعب، ومع ذلك كان روسو أميل إلى الحكم الديمقراطي الخالي من الطغيان والفساد بحسب اعتقاده. وبناء على ما ورد من أفكار فلاسفة العقد الاجتماعي، وعلى الرغم من أن أفكارهم لم تكن تروق للسلطات الحاكمة آنذاك إلا أنها نبَّهت الشعوب بضرورة دورهم في المجتمع لإعادة تنظيم العلاقة بين الشعب والدولة.

ومما سبق يتجلى لنا الحالة التي كانت تعيشها البشرية من صراع وعنف وعدم استقرار وعشوائية في العيش ضمن نطاق غير محدد. ومرده راجع في نظرنا إلى غياب التوزيع العادل للثروة، ممَّا يعني غياب العدالة الإجتماعية الذي يفتح المجال في إطار الدولة لظهور ظاهرة الفساد التي تختلف في مستوى اتساعها بحسب نوعية المجتمع وما يحمله من قيِّم وعادات وتقاليد.

ب. تأثير الفساد على اقتصاد الدولة:

يؤدي الفساد إلى عدم استثمار أصحاب الأموال لأموالهم في الدولة واستثمارها في الخارج لعدم وجود جو من التنافس الشريف والذي يشكل شرطاً أساسياً لجلب الاستثمارات. ممَّا يؤدي إلى ضياع أموال الدولة التي يمكن استغلالها في السياسات القطاعية لإقامة المشاريع التي تخدم المواطنين بالنظر إلى ضعف سياسة ترشيد المال العام.

---

(1) أنظر: كتاب **محاولة في الفهم الإنساني** مقسم لأربع مقالات. الأول: جاء في الرد على نظرية المعاني الغريزية. والثاني" في تقسيم المعاني بسيطة ومركبة. والثالث: في اللغة ودلالة الألفاظ والمعاني وتأثيرها على الفكر. والرابع: في نظرية المعرف والأخلاق. واشترط لوك بأن تكون الملكية خاضعة لشرطين. الأول: المالك لا يدع ملكيته تتلف. الثاني: أن يدع للآخرين ما يكفيهم واعتبر أن هذا حق طبيعي لهم. يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة الحديثة**، ص141-143.

(2) كلمة **استعباد** جاءت من خلال رفض لوك لسطلة الحكم الإلهي للملوك، فقد كانت الملوك تعامل الرعية من منظور سلطة مطلقة باعتبارها مستمدة من الله إلى عبيده في الأرض، من هنا نادى لوك بفصل الدولة عن الكنيسة. ينظر: محمد علي أبو ريان، **تاريخ الفكر الفلسفي**. (القاهرة: دار المعارف، 1996).

(3) رسل برتراند، **تاريخ الفلسفة الغربية**، ترجمة: محمد فتحي الشنيطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص 302.

إن أهم متطلبات الحكم الرشيد هي الشفافية والمساءلة وغياب الفساد أي محاربته بكل الأساليب والطرق، وفي الوقت نفسه بدأت المؤسّسات الدولية الفاعلة الرسّمية منها وغير الرسّمية في تجميع ونشر المعلومات الإحصائية والدراسات التقييمية حول الحكم الراشد والفساد[1]، بالنظر إلى ما يمكن أن تقدمه تلك المعلومات في بناء معايير يقاس بها نمطية سير الأنظمة الحاكمة اتجاه التنمية، ومدى قيمة الدعم الذي يمكن أن يقدم لها بناءاً على مؤشرات الشفافية وغياب الفساد.

إن المؤسّسات الدولية باعتبارها فواعل في صنع السياسة العالمية لا يمكنها تقديم مساعدات للأنظمة السياسية الفاسدة الذي تبرز الضعف في جودة الحكم، والتي تظهر جلياً في عدد من المستويات، وتفرز عدداً من الآثار السلبية في البيئة الداخلية والخارجية، من بين أبرزها نذكر تأثيرها على أصحاب الثروة بدفعهم إلى الهجرة خارج الدولة، وكذلك تؤثر على الكفاءات الاقتصادية من خلال عدم الاهتمام بهم بسبب المحسوبية ممّا ينقض الهدف السامي في الاستثمار في المورد البشري ألاّ وهو الجدارة في التعيين، وكما أنها تطغى ميزة عدم وجود الشفافية في التوظيف في المناصب العامة، الأمر الذي يحرم الدولة من مواردها الناتجة عن هذه الاستثمارات التي تساهم بها في سياسة تشغيل الأيدي العاملة وتعمل على تخفيف البطالة بين أفراد المجتمع، وبناء السِّلم الاجتماعي الذي يحفظ استقرار النظام السياسي ويساعده في تفعيل دوره في بناء ودعم مؤشرات التنمية السياسية البناءة لتحقيق الجودة في الحكم.

في إطار التحليل الكلي لأثر الفساد على الكفاءة والاستثمار والنمو، يلاحظ أن الفساد يضعف من النمو الاقتصادي، إذ يخفض حوافز الاستثمار (سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية)، فالرشوة التي تدفع للموظف أو المسؤول الحكومي سوف تضاف إلى إجمالي التكلفة للمشروع مما يعني زيادة في التكاليف يتحملها الإقتصاد المحلي وسيفسح المجال لمنفذي المشروع للتلاعب بالمواصفات ما ينعكس سلباً على جودة البنية الأساسية والخدمة العامة، ويخفض إيرادات الضرائب ويدفع بالموظفين الأكفاء للتورط في السعي إلى الربح بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، وهذا بالطبع يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلباً على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الاقتصاد.

كما يعمل الفساد على تشويه عناصر النفقات الحكومية، إذ يكون من المتوقع أن يبدد المسؤولون الحكوميون والسياسيون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها مع الإحتفاظ بسِّريتها، من ذلك مثلاً الأصناف التي يتم إنتاجها في أسواق درجة المنافسة فيها منخفضة، والبنود التي يصعب مراقبة قيمتها.

وقد يؤثر الفساد أيضا في عائد المشروعات العامة الجديدة ومعدل العائد على مشروعات البنية الأساسية القائمة، ويؤثر سلباً أيضاً على الموارد الضرورية لأوجه الإنفاق الجاري الأخرى المهمة لعملية التنمية مثل التشغيل والصيانة، حيث يؤدي تقليص الإنفاق على تشغيل وصيانة البنية الأساسية إلى التأثير على الأخيرة وتزايد الحاجة إلى إعادة بنائها مع ما ينطوي عليه ذلك من

(1) Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Pablo Zoido–Lobat'n, (**Governance Matters**), **Policy Research Working Papers**; No: 2196.(Washington, DC: World Bank, Development Research Group, Macroeconomics and Growth; Word Bank Institute, Governance, Regulation, and Finance, 1999).

تغذية علاقات الفساد المرتبطة بتلك المشروعات، ويؤدي تثبيط الفساد للإستثمار وتأثيره السلبي على الإبتكار وكذلك على الكفاءة وتخصيص الموارد إلى التأثير سلباً على النمو الاقتصادي.

كما تكون العلاقة بين الفساد والنمو إيجابية في فترات وحالات معينة، إذ لوحظ مثلاً أن النمو في الإقتصادات الأوروبية وإقتصاد الولايات المتحدة الأميركية في القرن التاسع عشر(ق19) وتطور طبقة الرواد الرأسماليين الأوائل قد صاحبه حالات من الفساد، وكذلك النمو في كثير من دول شرق آسيا خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وهذا قد يعود إلى أنه في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي ينزع الموظفون العامون والمسؤولون الحكوميون في الدول التي تشهد نمواً سريعاً إلى استغلال مناصبهم ومواقعهم في الحصول على ريع إضافي من الخدمات والتصاريح والعقود التي تقدمها الحكومة، ولكن مع تطور الأنظمة وعلاقات السوق يقل الحافز لذلك بمعنى آخر أن النمو الاقتصادي وعلى المدى الزمني الأطول يطلق القوى والعلاقات التي تحد من الفساد حيث إن العائد على النشاطات الإستثمارية المنتجة يزداد مقارنة بالنشاطات الريعية كما وأن النمو يزيد من متوسط دخل الأفراد بمن فيهم الموظفون العاملون ما يقلل من الحافز للفساد.

ثالثا.آليات مكافحة الفساد ودعم الحكامة في الدول:

إن بناء أسس صحيحة لقيام الدولة العصرية الحديثة يتطلب عدد من الركائز المحورية من أبرزها وجود إرادة قوية من السلطة للدخول في معترك التحديث للمؤسسات السياسية والإدارية. إن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية أو انتخابات أو تعددية حزبية، بل هي أيضاً تحولات عميقة في بنية المجتمع وفي الثقافة السياسية السائدة وبالتالي فالديمقراطية هي عملية بناء وتأسيس تبدأ بالإنسان أولاً، وهذا يعني أن مقاربة الديمقراطية في بلد ما يجب ألا تقتصر على التمظهر الخارجي للمؤسسات السياسية، بل يجب الغوص داخل البنى العميقة للمجتمع وقواه الفاعلة الظاهرة والخفيفة للتعرف عما إذا كانت قد تمثل قيم الديمقراطية أم لا. فالديمقراطية نهج وأسلوب يُتبع سواء داخل مؤسسات الدولة لتوسيع رقعة الحريات السياسية وتعزيز المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار، أو داخل المنظمات غير الحكومية وفي الحياة العامة وفق ضوابط محددة.

لعل التطرق إلى هذه النقطة المهمة والجوهرية في نفس الوقت يتطلب هناك مجموعة من العناصر التي تساعد في حال وجودها في المجتمع على مكافحة الفساد وهي: **المحاسبة، المساءلة و الشفافية،** ويمكن توضيح كل منها كما يلي:

إن الفساد مشكلة بل معضلة ورهان وتحدي شديدة التعقيد، متعددة الجوانب، تتداخل أسبابها وظروف نُشوءها ومبررات وأسس استمرارها ودوامها تداخلا كبيراً، لذا تتطلب مواجهتها إتباع إستراتيجية شاملة متكاملة مع كل النواحي (سياسية وإدارية ومجتمعية ووقائية واقتصادية ثم قانونية عقابية في نهاية المطاف)[1]. لذلك لابُّد من مواجهة الفساد بوسائل متعددة تجابه جوانبه وأسبابه وصوره المتعددة ومبررات استمراره، ولابُّد من التوسل بتلك الطرق المتعددة لمواجهة الفساد في الوقت ذاته. ومن بين أهم الوسائل لمكافحة الفساد نذكر ما يلي:

[1] سليمان عبد المنعم، (**ظاهرة الفساد: دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**)، **مجلة الرقابة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة**، اليمن، العدد:06، السنة: 2006م، ص17.

1. تفعيل دور العدالة:

هي وسيلة من أهم وسائل مكافحة الفساد التي تساهم مساهمة فاعلة وأكيدة في الحدِّ منه فيما إذا أحْسِنَ العمل بها وأخذ بالأسباب التي تصلح لتجنب نتائجها السلبية الخطيرة على الوظيفة العامة وحقوق الإنسان، وهي تعتمد بشكل أساس على تجريم القوانين بعض أهم صور الفساد، وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة بالقوانين المستمد من قيِّم وعادات وتقاليد المجتمع الذي يضمن نزاهة تنفيذ القوانين[1]، فهذه الفلسفة في مكافحة الفساد تقوم على الردع العام، فحيث يستحيل اكتشاف كل عمليات الفساد المعيقة للتنمية، فذلك هي رادع مهم يقلَّل من عمليات الفساد. وتعتمد فاعلية هذه الوسيلة على:

أ. استيعاب النصوص العقابية الوطنية في محاولة تجريم أكبر قدر ممكن من صور الفساد سواء أكان إداريا أو سياسيا، إلا أن التشريعات على الأغلب لا تضم كل صور الفساد، بل تغفل الكثير من الصورة المهمة منها، فرغم تصديق العديد من دول العالم على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003م. إلاّ أن جُلَ قوانينها لا تجرم الرشوة في إطار القطاع الخاص التي تدعو الاتفاقية المذكورة إلى تجريمها، ولا تجرم الإثراء غير المشروع.

ب. كفاءة المؤسّسات الرسّمية وغير الرسّمية بملاحقة جرائم الفساد وقدرتهم على جمع المعلومات والأدلة بما يكفي لأدانتهم من قبل العدالة. لكن في ظل وجود مؤسّسة قضائية مستقلة ومحايدة تمتلك القوة والنفوذ الذي يحمي قراراتها في ظل وجود دولة المؤسّسات التي تعطي الأهمية لوجود دولة الحق والقانون. وتعتبرهذه الوسيلة كآلية للحدِّ أو التقليل من آثاره، لأن هذه الوسيلة في مكافحة الفساد لن يكون بإمكانها أن تساهم في ذلك إلا بنسبة تقل عن 10 %. لعدد من الأسباب الكثيرة من بينها أنها تُعتبر معالجة جزائية للفساد يمكن في بعض الأحيان أن تقود لإفراز سلبيات عميقة، فهي سلاح ذُو حدين، فالتشهير بالمتهمين بالفساد لدى الرأي العام قبل حكم المحاكم عليهم بالإدانة بالتهم التي نسبت إليهم، وعدم احترام النص القانوني، الذي يجعل التحقيق سرياً، والتشهير بالمفسدين في وسائل الإعلام تحت غطاء مكافحة الفساد، يؤدي إلى فقدان الشعب ثقته بالوظيفة العامة والمرفق العام، كما تؤدي إلى فقدان الموظف العام ثقته بنفسه، حينما يستقر لديه الشعور بأنه معرض للملاحقة التحقيقية بسبب وبدون سبب، فيبدأ بالحرص قبل أي شيء على حماية نفسه في كل قراراته وأعماله ولو أدى ذلك إلى إهدار وضياع المال العام.

وهناك عدد من الصور البسيطة من مئات الصور التي أنتجتها سياسة الملاحقة الخاطئة للفساد، والتي لم يقصد منها مكافحة الفساد بقدر ما كانت للدعاية وإعطاء بُعد وصورة غير حقيقية وكاذبة للرأي العام ليس إلاّ. فإن الثابت أن أهم أسباب عدم إنفاق الوزارات والمؤسّسات العامة هو الخوف من اتهامهم بالفساد وتبديد المال العام. على العموم تبدو أهمية هذه الوسيلة التي تعتبر إحدى وسائل مكافحة الفساد في أنها تصلح في النجاح في استعمالها إلى الحَّدِ من كل أنواع الفساد على اختلاف مستوياته، بواسطة الردع العام وفرض حس الرقابة والمساءلة.

---

[1] عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، **الفساد والإصلاح**، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 2003م، ص198.

2.الشفافية: جاءت في سياق ضرورة إطلاع الجماهير على كل منهج السياسات العامة وتعريفهم بكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين على السلطة[1]، ببساطة هي العمل في العلن، أي أن تكون كل المرافق العمومية والمؤسّسات التي تدير الشأن العام تعمل بشفافية تعكس ما يجري بداخلها، فيجب أن تكون الحقائق معروفة ومتاحة للبحث والمساءلة والنقاش.

كما أن الشفافية لا تقف ضرورة وجودها على مؤسّسات القطاع العام، بل يجب أن تكون متوفرة في ما يتعلق بالأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وهي خير وسيلة لإبراز الممارسات الفاسدة والحدِّ منها سواء على اختلاف مستوياتها، وينبغي أن ينبع من فلسفة تتبناها الدولة بكامل سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ومؤسّسات الرقابة تقوم على تدبير الشأن العام وجودة الحكم، والشفافية ليست هدف في حدِّ ذاتها، وإنما هي وسيلة من وسائل مكافحة الفساد وهي تؤدي هذا الدور بطريقين:

أ.بطريقة مباشرة: حينما تكون مانعاً مباشراً في منع ظهور عمليات الفساد، لأنه يعمل في بيئة مكشوفة، لا تشجع على الفساد، كما أنها تكون دافعاً من أجل تحقيق منجزات حقيقية تقدم الإضافة للمجتمع، فهي تحثه على ذلك لأنه سوف يكون مُلزماً بتقديم تقارير تُحيط بعمله ومدى نجاعة دوره في الكيان.

ب.بطريقة غير مباشرة: بالمساعدة في عملية المحاسبة والمساءلة والرقابة، فعندما تتاح المعلومات على نطاق أوسع تكون هناك فرصة لرقابة ومساءلة أكبر، فتعطي الشفافية إحساس بوجود رقابة دائمة لا يمكن تحديد مصدرها ووقتها، لذلك فإن الشفافية والفساد مفهومان متعارضان بينهما علاقة عكسية فكلما زادت الشفافية في المجتمع وفي كل المجالات وعلى كافة الأصعدة كلما ارتفعت إمكانية محاربة الفساد والحدِّ منه والسيطرة على آثاره المدمرة[2]، لأن الفساد لا ينمو إلاّ في أجواء الغموض وعدم الوضوح.

3. وضع الرجال المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب: يقال في المثل السائد في المجتمعات أن (الأفراد والمؤسّسات على دين ملوكهم) لذا فإن (الموظفين على دين رؤسائهم) فيما يتعلق بالفساد والنزاهة، ولا يمكن أن يقبل من السلطة التنفيذية أن تأتي برؤساء فاسدين ومفسدين، ثم تطلب من الجهات الرقابية والمعنية بمكافحة الفساد محاسبتهم ومنعهم من القيام بأعمال الفساد وتحقيق مكاسب غير مشروعة باستغلال سلطاتهم العامة. فيتوجب اختيار الموظفين وقياداتهم المباشرة على أسس سليمة بما يضمن وضع الشخص المناسب الكفء النزيه ذو الخبرة والجدية والقدرة القيادية على رأس المؤسّسات والدوائر.

---

(1) أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داوود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الراشد: إطار نظري**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012م، ص 61.

(2) جاسم محمد الذهبي، (**الفساد الإداري في العراق: تكلفته الإقتصادية والإجتماعية**)، بحث مقدم للندوة العاشرة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات، ص 03.

كما تُعد هذه الوسيلة أهم وسائل السلطة التنفيذية في محاربة الفساد والحدِّ منه، فليس أنجع من محاربة الفساد في دائرة فاسدة من وضع رجل نزيه كفؤ حريص على رأسها، فالقيادة المباشرة النزيهة هي أقدر سلطة لمكافحة الفساد، ولكن هذا لا يكفي في تطبيق هذه الآلية لمكافحة الفساد، بل يتوجب أن يتوفر في الرجل المناسب متطلبات أهمها:

أ. **الكفاءة العملية العالية:** ولا يكفي في ذلك حمل الرجل شهادة علمية ولو عالية، فكم من أميين أو أنصاف المتعلمين يحملون شهادات الدكتوراه، إلاّ أن العبرة إضافة إلى الشهادة بالكفاءة العلمية الشخصية، وذلك أمر ليس من الصعب تمييزه عند أصحاب الشهادات.

ب. **التخصص العلمي:** أي أن يكون الرجل من أصحاب الاختصاص في ميدان المرفق العمومي التي يراد تعيينه في منصب قيادي فيها. بالنظر إلى ما يمكن أن يقدمه من إضافة تسمح بتحقيق الرضى المجتمعي على المرفق العمومي.

ج.**الخبرة العملية:** فلا تكفي الشهادة مهما علت ولا التخصص في تولي المناصب القيادية، بل لابُّد أن يكون الرجل المرشح لمنصب قيادي ذي خبرة عملية وتطبيقية عميقة في ميدان عمله، إضافة إلى النزاهة ليكون فعلاً رجلاً مناسباً في الوظيفة المناسبة.

ممَّا لاشك فيه، أن أهمية هذه الآلية تبرز كوسيلة ناجعة في مكافحة الفساد. إلاّ أن اعتماد تلك الآلية معقدة وصعبة تحتاج إلى إرادة سياسية وكفاءة إدارية وأشخاص قادرين على العمل بنزاهة وحرص وجدية على مستوى جميع مفاصل الدولة، وهو أمر يصعب تحقيقه في فترة قصيرة، لذلك فإن هذه الوسيلة لا تكون قادرة على أن تؤتي أكلها إلا بعد فترة طويلة إذا تم اعتمادها بجدية في ظل إنتاج آليات محكمة تضمن توفر المنافسة المنصفة العادلة على أسس الكفاءة والجدارة والتخصص والخبرة والحرص والجدية والشجاعة.

من خلال هذه الرؤية العلمية النظرية التي قدمناها فإن الإسقاطات كثيرة ومتعددة فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد هذه الصورة في دولة عربية ألا وهي دولة الكويت من خلال قيامها بإلغاء تعيين الموظفين من جانب الوزراء، وتم حصر جميع عمليات التوظيف في الدولة في منهجية منظمة شفافة يشرف عليها مجلس الخدمة المدنية مركزياً إلى التخفيف من محاباة الأقارب والمحسوبية في التوظيف إلى حدٍّ كبير وفتح الباب أمام تكافؤ الفرص والمزيد من الإعتماد على الجدارة في التوظيف[1].

4. تقليص دور القطاع العام: إن كبر حجم القطاع العام وتعدد أعماله ووظائفه يؤدي فيما يتعلق بمكافحة الفساد لتعذر إيجاد رقابة فعالة على أعماله وجميع مفاصله مهما كبر حجم مؤسّسات الرقابة بالنظر لضخامة مؤسّسات القطاع العام، ممّا يتطلب ضبطه ومراقبته والإشراف عليه نفقات وأموال مبالغ بها جداً.

إن القطاع العام هو في حقيقته قطاع فاسد، إنتاجه وفائدته محدودة جداً، فهو يستنزف خزينة الدولة في مشاريع معظمها خاسر، محتكراً ومعوقاً للعديد من الاستثمارات والمبادرات الخاصة الضرورية مسبباً بشكل مباشر في إفقار المواطن وتخلفه

[1] جون ويليامز،**دور البرلمانات في مساءلة الحكومة ومكافحة الفساد**، ط01، عين الرمانة: منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد للنشر والتوزيع، 2005م، ص ص67، 68.

وإحباطه، وخسائره مزمنة ومتراكمة لدى الأغلبية الساحقة من المشاريع الحكومية والصناعية والخدمية[2]، لذا يتوجب تقليصه وحصر وظائفه في أضيق الحدود، وإيداع كل ما يمكن القطاع الخاص القيام به إليه، ومنع القطاع العام من العمل إلاّ في الميادين التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها، لأن تقليص القطاع العام يقلّل من عمليات الفساد، ويسهل عملية مراقبته والإشراف عليه وضبط الفساد فيه. ويتوصل إلى تحقيق هدف هذه الوسيلة من خلال العديد من الوسائل من بين أهمها الخصخصة (الخوصصة)، وذلك بإنتاج قطاع خاص يقوم بدور حيوي في الدولة، بل هو شريك أساسي وفعال في صنع السياسات القطاعية. لكن هذا لابُّد وأن يواكبه الحَدُ من إنشاء المؤسّسات العامة الجديدة. بالنظر إلى ما سيوفر القطاع الخاص الذي هو شريك في الحكم، فرشادة الحكم تتطلب إنتاجه بموجب العقد الاجتماعي الذي يربطه بالمجتمع من خلال تطوير آليات العمل لخدمة أفراد المجتمع في الدولة وفق إطار يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية التي تقود نحو بناء منظومة أمنية بمختلف مستوياتها.

6. إشاعة ثقافة النزاهة: يتعين أن تكون بثلاثة اتجاهات رئيسية:

أ. بث المدركات الأخلاقية والثقافية والحضارية بين عموم المواطنين في المجتمع وذلك بتحفيز العامل الثقافي الذي يستمد قوته من القيم النبيلة التي يحملها المجتمع .

ب. تنمية المنظومة القيمية الدينية في المجتمعات .

ج. زيادة الوعي بمخاطر الفساد. ويتم ذلك من خلال المؤسّسات التربوية والمجتمع المدني وأجهزة الإعلام ورجال الدين والمفكرين ممن يمكن الاستعانة بهم في برنامج منظم مدروس.

إن أهمية هذه الوسيلة (إشعاة ثقافة النزاهة في المجتمع). في أنها تصلح لمواجهة ومكافحة جميع أشكال الفساد، وهي إذا نجحت فلا تتوقف آثارها على منع الفساد بل اجتثاثه نهائيا لدى المجتمعات التي تبث فيها روح النزاهة.

7. التشريعات: هذه الوسيلة أي التشريعات، تعد أهم وسائل مكافحة الفساد على الإطلاق، لأن التشريع هو الأساس الذي تبنى عليه أسس ووسائل مكافحة الفساد الأخرى. فالشفافية لا يمكن إقرارها والعمل بها إلا بقوانين وتشريعات تنظمها وتفرضها، وضمان ظروف النزاهة وتقليص دور القطاع العام هو مشروع لا يقوم به مجلس النواب بتشريعات تنظمه وتحدد مداه، وإنشاء المؤسّسات الفاعلة في الحدِّ من الفساد والقضاء على بعض صوره لا يقع إلاّ بتشريع، فلابُّد أن تتبنى السلطة التشريعية عدد من الأسس والآليات قصد مكافحة الفساد. نذكر من بين أهمها ما يلي:

أ. العمل على إصدار تشريعات محكمة وواضحة تسد مخارج الفساد ومداخله، وتلك تتطلب القيام بدراسات لبعض أهم صور الفساد المتفشية وإيجاد الحلول لها وترجمتها بقوانين مثل أن تدرس ظاهرة الرشوة والمحسوبية والوساطة في التعيينات وإيجاد الحل التشريعي لها وفق بيئتها التي أنتجتها.

---

(2) فارس الشهابي، (**القطاع العام من منظور الليبرالية الإقتصادية: الإصلاح الإداري لا يتم إلاّ بالتغيير الجذري للفكر والأهداف والقوانين**)، سوريا: أسبوعية اقتصادية، العدد:124، ديسمبر 2003م، تم الإطلاع عليها بتاريخ، 2012/11/12م، على الموقع:
.htm.16E173/6http://www.mafhoum.com/press

ب. تبنى إسترتيجية تشريعية واضحة فيما يتعلق بكل وسائل الفساد التي يتصور تحقيقها نتائج مهمة في مكافحة الفساد، بإصدار التشريعات اللازمة لتبني وسائل مكافحة الفساد كتشريع قانون حق الوصول إلى المعلومات وفرض الشفافية أو إقرار قانون لعمل مؤسّسات الدولة.

8. تفعيل المساءلة: نقصد بالمساءلة كل أنواع المساءلة، وهي أساس تبنى عليه إستراتيجيات محاربة الفساد. فمن دون وجود حكومة مسؤولة تصبح الأوجه الأخرى من المساءلة والشفافية والمراقبة عديمة الفاعلية إلى حد كبير، وجوهر هذا الأمر هو حكم القانون وفصل السلطات ومؤسّسات التمثيل الفعلي. وإذا لم يكن هناك دستور متطور وفعال تحترمه وتحميه محكمة دستورية قوية سيستمر الحاكم في عد نفسه فوق القانون، لذلك يتعين على البلدان التي يكون فيها حكم القانون وفصل السلطات والمؤسّسات التمثيلية ضعيفة أن تبدأ في إستراتيجيات مكافحة الفساد بإجراء إصلاحات في هذه النواحي الأساسية من النظام السياسي للدولة[1].

إن المساءلة هي إيجاد نظم لمراقبة الأداء للمؤسّسات الرسّمية وغير الرسّمية وحتى الأفراد المشكلون للمجتمع وبخاصة في حال التقصير في الأداء أو التخلف عن الأداء أو الإخلال به، وعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللاّزمة لأصحاب المصلحة حول سُبل استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالإنتقادات التي توجهت إليهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل أو عدم الكفاءة أو عن الخداع أو الغش[2].

من خلال التعريف، فإنه يجب أن يخضع كل من يتولى منصباً في الدولة لعملية مساءلة من قبل الجهات التي قامت بتعيينه أو اختياره إمَّا خلال فترة توليه المنصب لتقويم عمله والضغط عليه لتحسين أدائه وتصويبه، وإمَّا بعد انتهاء مدة ولايته لتقييم عمله ومساءلته ومحاسبته على مجمل إنجازاته وأخطائه. والمساءلة ستة أنواع رئيسية[3]. نذكرها كالآتي:

أ. المساءلة الدستورية: بواسطة المحكمة الدستورية أو الاتحادية أو المجلس الدستوري للتأكد من مطابقة القوانين للدستور ومنع مخالفتها له، وانتهاك أحكامه من قبل السلطة التشريعية.

ب. المساءلة البرلمانية: عن طريق الأسئلة والاستجواب والمناقشات العامة ولجان التحقيق البرلمانية لمراقبة أعمال السلطة التنفيذية من قبل السلطة التشريعية، ولابُّد للبرلمان أن يؤدي دوره في الإشراف على أعمال السلطة التنفيذية بمَّا يؤمن التخفيف من وطأة ظاهرة الفساد، غير أن ذلك يتوقف على إدراك أعضاء البرلمان لخطر ظاهرة الفساد وإدراكهم لدور البرلمان في محاربته وأدوارهم فيه وفي لجانه ورغبتهم في مواجهة ظاهرة الفساد كله يرجع إلى وعي نُخبة المجتمع المنتخبين منهم في إطار خدمة السلوك العام للمجتمع وتنمية مؤسّسات الدولة.

ج. المساءلة القضائية: بواسطة جهاز العدالة والجهات التحقيقية.

---

(1) منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، **المرجع السابق**، ص63.

(2) الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية لا فساد، **الإنتخابات والمساءلة**، ط1، لبنان: مطابع تكنوس برس، 2005م، ص06.

(3) **المرجع نفسه**، ص08.

د. **مساءلة الهيئات الرقابية:** تلعب هيئات النزاهة دورها كنوع من أنواع المساءلة قد يتداخل مع المساءلة القضائية، ولكنه قد يختلف عنها من حيث المدى فيتضمن مساءلة عن كفاءة الأداء وجدواه وحسن سير العمل وكفاية النتائج والإنجازات...الخ.

هـ. **المساءلة الداخلية:** وهي رقابة الإدارة على نفسها.

و. **المساءلة الشعبية:** عبر الانتخابات أو التظاهرات أو الاحتجاجات وعبر وسائل الإعلام.

إن تفعيل المساءلة يواجه مشكلة كبيرة في مجتمعاتنا وعموم الدول النامية التي تضعف فيها سيادة وحكم القانون هي ظهور طبقة من الفاعلين السلبيين تكون لهم حصانة فعلية من الملاحقة، ويضعون أنفسهم ومن يرغبون فوق القانون وفوق المساءلة، حينما يتم تثبيط دور العدالة، وليس من وسيلة للوقوف بوجه ذلك إلا بإنتاج بقيادات صالحة، وهذه لا تنتجها إلاّ انتخابات نَزِيهَة مُنْصِفَةٍ، من خلال شعب واعٍ متحضر قادر على اختيار وتشخيص قيادات صالحة، الاستمرار في مساءلتها بعد انتخابها من خلال المظاهرات والإضرابات والإعلام.

10. إشراك مؤسّسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد: من خلال إيجاد سُبل للتعاون بين مُؤسّسات القطاع العام وبين مُؤسّسات المجتمع المدني لتشجيعها وتَفعيل دَورها ومُساندتها لنشر ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للمساءلة، ونشر الوعي بمخاطر الفساد لدى الجمهور، وتقييم عمل المؤسّسات وفضح الممارسات غير النظيفة فيها، وهذا لا يتأتى إلى عن طريق إيجابية العلاقة بين المجتمع ومؤسّسات المجتمع المدني التي تسمح له كنسق سياسي بتفعيل دوره من خلال المراقبة وتقويم أداء السياسات القطاعية[1]، بمّا يكفل الفعالية للسلطة في تحقيق الرهانات التنموية المطروحة أمامها ويُعيد بناء العلاقة الإيجابية بالمؤسّسات غير الرسّمية في إطار الشراكة والتنمية لتحقيق الجودة في الحكم.

11. تفعيل دور الإعلام في مكافحة الفساد: إن الإعلام يحتاج إلى بيئة تشريعية تتيح للإعلاميين معاملة موظفي الدولة والأجهزة الحكومية كشخصيات عامة، يمكن النشر عنها بشفافية دون الخوف من المساءلة القانونية بحجج وذرائع التشهير، وأن تتيح هذه البيئة التشريعية للإعلاميين القدرة للوصول إلى المعلومات العامة وفق إجراءات إدارية واضحة، ومحاسبة المسؤولين في حالة الرفض، غير القانوني، للكشف عما يدخل في نطاق المعلومات العامة. فأهمية الإعلام لا تقتصر على مجرد ترديد رسائل الهيئة وأساليب التواصل معها، بل يجب على الإعلام والإعلاميين أن يتجاوزوا ذلك وأن يكون لهم دور في الكشف عن الفساد ومواطنه والذي غالباً ما ينمو ويترعرع في الملفات السِّرية.

إن للإعلام دور مهم في فضح عمليات الفساد، ونشر الشفافية، وتقييم عمل المؤسّسات العامة، ولكن يتوجب استعماله بطريق مناسبة لا تأتي بنتائج عكسية مدمرة، بما يجعل الناس يفقدون ثقتهم بالمرفق العام، فيتوجب فضح الفساد وتقييم عمل المؤسّسات بما يخدم الصالح العام.

انطلاقا ممّا سبق، فإن كل آلية من آليات مكافحة الفساد مهما كانت فعالة وسريعة لا يمكنها وحدها أن تَجْتَثَ أسبابه وتَحُدَ من مَخَاطِرِهِ الكبيرة وآثارها السلبية، كما لا يمكن أن نحملها وحدها مسؤولية تفشي وانتشار الفساد، لذلك لابُّد من تضافر الجهود في إطار المواطنة الصالحة والهادفة، والانخراط التام للأفراد والمؤسّسات الرسّمية منها وغير الرسّمية لقطع الطريق أمام كل

[1] سعيد، سعد، وآخرون، **المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م، ص11.

السلوكيات والممارسات البعيدة عن قيم المجتمعات والتي من شأنها أن تشجع على إنشار وتفشي الفساد، في إطار منظومة من سيادة دولة القانون والحق والمساواة.

خلاصة واستنتاجات:

يعد مفهوم التنمية، من المفاهيم المحورية في تأسيس نظم سياسية واقتصادية متماسكة ومبدأ أساسي لنهضة المجتمعات. فالتمعن في تاريخ التنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي يُلاحظ تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وهذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات والأزمات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال. ومن خلال هذه الدراسة نستخلص أهم الاستنتاجات العلمية التي قد تساعدنا في رصد تجربة العمل التنموي داخل الدول:

- من المميزات التي يتسم بها الفساد تعطينا نظرة أن بروزه وانتشاره يؤدي بالإنسان للرجوع إلى النمطية التي ولد عليها وترعرع فيها كما أكدها المفكرين (**توماس هوبز**) و(**جون لوك**). وهذا راجع إلى غياب التوزيع العادل للثروة، **ممَّا** يعني غياب العدالة الاجتماعية الذي يفتح المجال في إطار الدولة لظهور ظاهرة الفساد التي تختلف في مستوى اتساعها بحسب نوعية المجتمع وما يحمله من قيِّم وعادات وتقاليد. فالفساد يقود إلى الانحراف السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يؤدي إلى الابتعاد عن القيِّم التي يحملها المجتمع، ما يقود إلى تفشي المظاهر السلبية التي تؤثر في علاقة الحاكم بالمحكومين.
- إن معضلة الفساد تقف رهان وتحدي شديدة التعقيد، ومتعددة الجوانب، تتطلب مواجهتها بإتباع إستراتيجيه شاملة متكاملة مع كل النواحي سياسية وإدارية ومجتمعية ووقائية واقتصادية ثم قانونية عقابية في نهاية المطاف. لذلك لابُّد من مواجهة الفساد بوسائل متعددة تجابه جوانبه وأسبابه وصوره المتعددة ومبررات استمراره.
- إن وسائل وميكانيزمات مكافحة الفساد تقتضي تفعيل عدد من الآليات دور العدالة، وتحقيق الشفافية، وضع الرجال المناسب في المكان المناسب والوقت المناسب ولعمل على تقليص دور القطاع العام بمعنى إنتاج قطاع خاص كشريك في التنمية المجتمعية، وإشاعة ثقافة النزاهة في التشريعات، والعمل على تفعيل الدور الرقابي من خلال تحفيز آلية المساءلة بإشراك مؤسّسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد.
- إن التنمية المستديمة تُعبِّر عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الفاعلين في مجال تخطيط التنمية المستديمة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستديمة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مُدن أم قرى. وهذا يعني أنها تنمية من أسفل(Development from below)، ويتطلب تحقيقها بشكل فاعل لتوفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسّمية والشعبية من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية.
- يتم تحقيق التنمية المستديمة بدعم وتعزيز عناصر الحكم الراشد من خلال التأكيد على قدرة التشريعات الاقتصادية على تحقيق أفضل عوائد ممكنة للتنمية، والانخراط التام في مناقشة مسائل التنمية المستديمة، وإيجاد البدائل الملائمة.

مراجع الدراسة:

أ. الكتب:

1. إمام، إمام عبد الفتاح، **هوبز، فيلسوف العقلانية**، دار التنوير، بيروت، 1985.
2. الشيخ داود عماد صلاح عبد الرزاق، **الفساد والإصلاح**، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 2003م.
3. الغالي بلقاسم محمد، **العولمة وتداعياتها والبديل الإسلامي**، الإمارات: جامعة الشارقة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، 2007م.
4. الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية لا فساد، **الإنتخابات والمساءلة**، ط1، لبنان: مطابع تكنوس برس، 2005م.
5. برتراند رسل، **تاريخ الفلسفة الغربية**، ترجمة: محمد فتحي الشنيطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.
6. سعد سعيد، وآخرون، **المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م.ذ
7. صالحي العيد، **العولمة والسيادة الوطنية المستحيلة، من بودان وهيغل، إلى فوكوياما وهنتغتون. أو من تاريخ الحضارة إلى تكريس هيمنتها**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006م.
8. عبد المعطي محمد،علي، **تيارات فلسفية معاصرة**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1984.
9. عواد المشاقبة أمين، المعتصم بالله داوود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الراشد: إطار نظري**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012م.
10. ويليامز جون، **دور البرلمانات في مساءلة الحكومة ومكافحة الفساد**، ط01، عين الرمانة: منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد للنشر والتوزيع، 2005م.

ب. المجلات:

1. الذهبي جاسم محمد، (**الفساد الإداري في العراق: تكلفته الإقتصادية والإجتماعية**)، بحث مقدم للندوة العاشرة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات.
2. عبد المنعم سليمان، (**ظاهرة الفساد: دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**)، **مجلة الرقابة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة**، اليمن، العدد:06، السنة: 2006م.
3. الشهابي فارس، (**القطاع العام من منظور الليبرالية الإقتصادية: الإصلاح الإداري لا يتم إلاّ بالتغيير الجذري للفكر والأهداف والقوانين**)، سوريا: أسبوعية اقتصادية، العدد:124، ديسمبر 2003م، تم الإطلاع عليها بتاريخ، 2012/11/12م، على الموقع:http://www.mafhoum.com/press/6E173.16.htm.

ج. دراسات غير منشورة:

1. الشهراني محمد سعيد آل عياش، **أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2006م.

2. بن عوض بن أحمد آل إبراهيم هشام، **سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2013.

3. لوصيف السعيد، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مابعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012.

المراجع باللغة الأجنبية:

1/ Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Pablo Zoido–Lobat'n, (**Governance Matters)**, **Policy Research Working Papers**; No: 2196.(Washington, DC: World Bank, Development Research Group, Macroeconomics and Growth; Word Bank Institute, Governance, Regulation, and Finance, 1999).

2/Sozan Rose Ackerman, **The Political Economy of Corruption**, in: Elliot,ed., Corruption and the Global.